3. استخدامات مماثلات القوة الشرائية في أهداف التنمية المستدامة

تستخدم مماثلات القوة الشرائية في رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. فهي تدخل في احتساب المؤشرات في إطار عددٍ من هذه الأهداف. وبالتحديد، تُستخدم حالياً في قياس التقدم المحرز في ثمانية منها هي: الأهداف 1 إلى 4 و7 إلى 10، كما يبيّن الشكل 3-1.

الهدف 1: القضاء على الفقر

يرمي هدف التنمية المستدامة 1 إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. ورغم أن الفقر المدقع آخذٌ في الانخفاض فقد تباطأت وتيرة انخفاضه، ما يشكّل تحدياً لتحقيق هذا الهدف.

الشكل 3-1 كيف تساعد مماثلات القوة الشرائية في تتبُّع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة

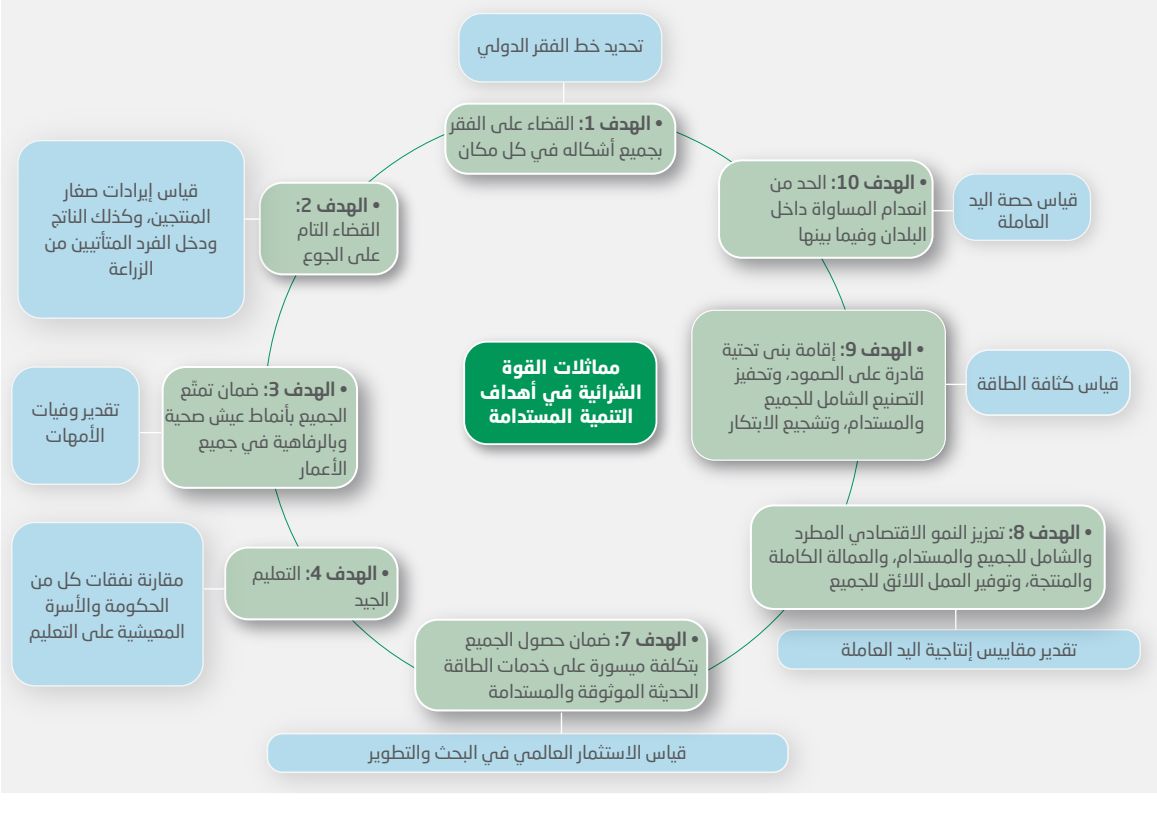

المقصد 1-1 هو القضاء على الفقر المدقع. يتطلب خفض الفقر تركيز الاهتمام على خط الفقر الوطني. ولضمان قياس متسق للفقر من حيث الاستهلاك، يُقاس رفاه الناس في البلدان المختلفة بمقياس مشترك عن طريق تعديل الفروق في القوى الشرائية. ويجعل خط الفقر الدولي القيمة الحقيقية لهذا الخط ثابتة عبر البلدان المختلفة. وهنا تُستخدم مماثلات القوة الشرائية. فتعرّف نسبة السكان الذين يعيشون في فقر على أنها النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، حيث متوسط الاستهلاك اليومي (أو الدخل) للفرد الواحد أقل من مبلغ معين من الدولارات الأمريكية، بمعايير مماثلات القوة الشرائية، عبر بلدان العالم.

وقد وُضع هذا الهدف أول ما وُضع على أساس فهمٍ للفقر العالمي استناداً إلى مماثلات القوة الشرائية لعام 2005. وأُجريت تصحيحات عدة بعد احتساب مماثلات القوة الشرائية لعام 2011، ما غيّر خط الفقر من 1.25 دولار إلى 1.90 دولار. وسيوضع خط فقر جديد بعد صدور نتائج مماثلات القوة الشرائية لعام 2017. ويتطلب قياس اتجاهات الفقر العالمية مع مرور الوقت وضع خط مرجعي متسق عبر البلدان، إذ يلزم أن يكون ثابتاً بمعايير حقيقية مع تغيُّر الأسعار النسبية.

ويضمن استخدام مماثلات القوة الشرائية أن يمثّل خط الفقر مستوى المعيشة نفسه في كل بلد من البلدان، ما يعكس عادة مقدار المال اللازم لتلبية الحد الأدنى من احتياجات الفرد من التغذية والملابس والمأوى. ويُحتسب هذا الخط على أنه متوسط خطوط الفقر الوطنية في أفقر بلدان العالم معبّراً عنها بالدولارات الدولية، ثم يحوّل المتوسط ثانيةً إلى العملة المحلية لاحتساب تعداد من يعيشون تحت خط الفقر في كل بلد. وعلاوة على ذلك، يحاول خط الفقر الحفاظ على ثبات قيمته الحقيقية مع مرور الوقت، ما يتيح إجراء تقييمات للتقدم المحرز نحو القضاء على الفقر المدقع. ويجري تحويل خطوط الفقر إلى العملة الدولية وتحويل الخط العالمي مرة أخرى إلى العملات المحلية باستخدام مماثلات القوة الشرائية.

الهدف 2: القضاء التام على الجوع

يرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. ويعيش معظم جياع العالم في البلدان النامية التي يؤثر نقص التغذية فيها على ملايين الأطفال. ويتسبب سوء التغذية في هذه البلدان بوفيات نسبة كبيرة من الأطفال.

تُستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقصد 2-3 الذي يهدف إلى مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية. وتستخدم مماثلات القوة الشرائية في مؤشرين، هما 2-3-1، حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية، و2-3-2، متوسط دخل صغار منتجي الأغذية حسب الجنس ووضع السكان الأصليين. وتستخدم منظمة الأغذية والزراعة مماثلات القوة الشرائية لقياس إيرادات صغار المنتجين، وكذلك الناتج ودخل الفرد المتأتيين من الزراعة.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

يرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار. وعلى الرغم من تحسن الصحة في العقد الماضي، لا يزال الناس في أنحاء العالم يعانون أمراضاً تمكن الوقاية منها، كما لا يحصل على الخدمات الصحية نصف سكان العالم على الأقل.

وتُستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقصد 3-1، المتعلق بخفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 وفاة لكل 100 ألف مولود حي، من خلال نموذج تقدير معدل وفيات الأمهات BMat، الذي يطبّق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حيث مماثلات القوة الشرائية لتقدير وتوقُّع نسبة وفيات الأمهات لضمان اتساق نهج التقدير عبر البلدان.

كما تُستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقصد 3-8 المتعلق بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية

حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة الفعالة والميسورة التكلفة. وفي المؤشر 3-8-2، المتعلق بنسبة السكان في الأسر المعيشية الذين لديهم نفقات كبيرة على الصحة، كحصة من إجمالي نفقات الأسرة المعيشية أو دخلها، تُقيّم النفقات بمعايير مماثلات القوة الشرائية.

الهدف 4: التعليم الجيد

يرمي الهدف 4 إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. وفي العقد الماضي، ورغم التحسن الكبير في فرص الحصول على التعليم، لم تتمكن بلدان كثيرة من تحقيق جميع مقاصد هذا الهدف. ولدى التعليم بعض أكبر الاختلافات في مستويات الأسعار عبر البلدان.

تُستخدم مماثلات القوة الشرائية في احتساب المؤشر الواقع في إطار المقصد 4-5 الذي يسعى إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة بحلول عام 2030. ولرصد هذا الهدف، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتتبُّع مؤشرات نفقات الحكومة والأسر المعيشية على التعليم على أساس مماثلات القوة الشرائية.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وتشمل بعض مقاصد خطة عام 2030 ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي زيادة كبيرة.

وتُستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقصد 7-3، الذي يقضي بمضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة. ويُرصد هذا المقصد من خلال كثافة الطاقة، التي تُقاس بالطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي. وتعكس كثافة الطاقة التي تُوفّر للاقتصاد لكل وحدة قيمة من الناتج الاقتصادي، الذي يمثّله الناتج المحلي الإجمالي، مقاساً على أساس مماثلات القوة الشرائية. وهكذا، تمثّل كثافة الطاقة على أنها نسبة استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ويشجّع الهدف 8 النمو الاقتصادي المستدام بتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، وزيادة الابتكار التكنولوجي عبر سياسات تساعد ريادي الأعمال على تحقيق أهدافهم وتوفير فرص العمل.

المقصد 8-1 هو الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد وفقاً للظروف الوطنية، لا سيما نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً. أما المقصد 8-2 فهو تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك عبر التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة. ويستخدم المقصدان الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية في قياس معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لتقييم الإنتاجية الاقتصادية.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يرمي هدف التنمية المستدامة 9 إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

وتُستخدم مماثلات القوة الشرائية في احتساب المؤشرات في إطار مقصدين، هما المقصد 9-4، تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول

عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها. والمقصد 9-5، تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

والمؤشر الذي يقيس التقدم المحرز في المقصد 9-4 هو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة والذي عندما يُحتسب للاقتصاد بأكمله، يكون مجموع الانبعاثات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية.

وفيما يتعلق بالمقصد 9-5، تُستخدم مماثلات القوة الشرائية في حساب المؤشر الأول، وهو الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وللمجاميع الإقليمية والعالمية، تحوّل البيانات باستخدام مماثلات القوة الشرائية، وتقسّم النفقات على البحث والتطوير على الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية.

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

يرمي هدف التنمية المستدامة 10 إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ويمكن تحقيق هذا الهدف بالتركيز على المقاصد التالية، من بين أخرى: تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030، واعتماد سياسات لتحقيق قدر أكبر من المساواة، وضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية.

والمقصد 10-1 هو التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030. وتُستخدم مماثلات القوة الشرائية في قياس معدلات نمو نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي أو الدخل الحقيقي لأدنى 40 في المائة في توزيع الدخل في بلد معين من مسوح الأسر المعيشية على مدى فترة خمس سنوات تقريباً، حيث يُقاس نصيب الفرد من الاستهلاك أو الدخل على أساس مماثلات القوة الشرائية لغرض المقارنة بين البلدان.